الأنباء
الاحد 27 اكتوبر 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المركزي العماني» يطرح سندات بقيمة 460 مليون ريال

مسقط ـ (كونا): طرح البنك المركزي العماني أمس سندات بقيمة 460 مليون ريال عماني. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,13٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,13٪. وأشارت إلى أن مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما، حيث سيتم استحقاقها في 20 نوفمبر المقبل. وأوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 23 حتى 29 الجاري 1٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي تهدف إلى إدارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

قطر والسعودية افتتحاه بصفقات ضخمة.. والكويت تستهدفه بصفقة قيمتها 1,5 مليار جنيه إسترليني

سوق «off market» العقاري في بريطانيا يفتح أبوابه للصناديق السيادية الخليجية كملاذ آمن للصفقات المليارية

بدأت الصناديق السيادية الخليجية التحرك نحو سوق العقارات غير المدرجة في السوق المفتوحة المعروف بـ«off market» ومقره في لندن عبر استهداف العقارات الفاخرة ذات الطابع المميز في الإنشاء التي يقتصر تسويقها على أثرى أثرياء العالم وذلك في خطوة تعد الأولى منذ الأزمة المالية العالمية التي انطلقت في 2008 حين ابتعدت الصناديق السيادية وكبرى الشركات والمؤسسات المالية العالمية عن القطاع العقاري بسبب ارتفاع مستويات المخاطرة فيها وتوجهت نحو الأسواق المالية لاقتناص ما لديها من فرص استثمارية سريعة.

ويبدو ان الوقت قد حان لعودة الصناديق السيادية من جديد للدخول في الاستثمارات العقارية ذات الطابع المميز والمدر للدخل وهو ما ظهر مؤخرا وتحدثت عنه الصحف البريطانية، حيث كانت البداية من توجه صندوق قطر السيادي لشراء أحد اشهر العقارات المشهورة في لندن من خلال صفقة قدرت بحوالي مليار جنيه استرليني عبر سوق off market بالإضافة إلى عزم السعودية شراء مجمع سكني من خلال صفقة قدرت بمليارات الدولارات ومؤخرا تأكيد الهيئة العامة للاستثمار نيتها لشراء مقر عمدة لندن ضمن عرض قيمته 1,5 مليار جنيه استرليني وهو المقر الذي يقع بالقرب من منطقة تاور بريدج ذات الأهمية السياحية والتجارية والتاريخية في لندن من خلال شركة سانت مارتز التابعة للهيئة. وفي هذا الصدد، علق مصدر مسؤول لـ «الأنباء» قائلا: «ان الهيئة العامة للاستثمار لديها العديد من الصفقات العقارية التي تقوم بدراستها في الوقت الراهن عبر مكتبها في لندن، حيث تتم دراسة المشاريع العقارية من حيث نجاحها خلال السنوات الماضية وخدماتها التي تقدمها سواء كانت إدارية أو استثمارية من مطاعم ومقاه، مبينا ان التوجه نحو الاستثمار بالقطاع العقاري في الوقت الراهن جاء بعد تأكد الجهات المختصة والمعنية بشؤون الاستثمار العقاري من انخفاض مستوى المخاطر بالقطاع وإمكانية ضمان وتحقيق ربحية جيدة ومدرة على المدين المتوسط والطويل، علما ان الهيئة تمتلك بالفعل حاليا مجمع هايز غالاريا المجاور في منطقة لندن بريدج وكانت تمتلك الأراضي التي بني عليها مجمع مور لندن – S. وأضاف المسؤول الذي فضل عدم الإفصاح عن هويته ان سوق off market تنتشر فيه حاليا العديد من الصفقات العقارية الفاخرة التي تتسارع اليها بعض الصناديق السيادية الخليجية لما تمثله من فرص مجدية للاستثمار فيها، الأمر الذي يؤكد زوال حدة المخاطر التي كانت تغمر القطاع خاصة في بريطانيا منذ الأزمة في 2008. وأشار إلى انه من ضمن العقارات المشهورة التي يتم الإعلان عنها في سوق off market عقار في حي نايتسبردج بسعر يقدر بـ 300 مليون جنيه إسترليني لتعد تلك الصفقة من كبرى الصفقات التي ستتم في القطاع العقاري البريطاني حيث مازالت تجرى مفاوضات عليه من عدة جهات سواء سيادية او مؤسسات عالمية او من أثرياء العرب.

هل أصبحت العقارات البريطانية الملاذ الآمن للصناديق السيادية الخليجية؟

مصدر مسؤول: دخول «هيئة الاستثمار» في صفقة مقر عمدة لندن جاء بعد تأكدها من انخفاض مستوى المخاطر وإمكانية ضمان وتحقيق ربحية جيدة ومدرة

وفي السياق ذاته، قال الخبير العقاري حمد المخيزيم ان توجه الجهات الحكومية سواء على مستوى الكويت او دول المنطقة إلى سوق off market جاء بعد أن أثبت نجاحه من خلال حجم الصفقات التي تمت من خلاله وقدرت بمليارات الدولارات بالإضافة إلى الخصوصية التي يتمتع بها السوق وعدم الإعلان او الإفصاح او تسريب معلومات عن الجهات التي تنوي الشراء أو البيع إلا بعد التقدم بعروض جدية والدخول في عملية الشراء او البيع، الأمر الذي دفع الكثير إلى التوجه نحو ذلك السوق خاصة كبار أثرياء العالم خاصة العرب لما يفضلونه من خصوصية في عمليات شراء العقارات الضخمة دون الإعلان عنها.

وأضاف المخيزيم ان أسواق العقارات في المنطقة مع نهاية النصف الأول من العام الحالي أخذت منعطفا جديدا نحو الانتعاش والعودة نحو الصفقات المليارية تزامنا مع توجه الغرب نحو الاستفادة من الأموال الخليجية السائلة التي أخذت طريقها مؤخرا نحو الدول العربية في صورة مساعدات ومنح مالية ضخمة، الأمر الذي دفع الغرب إلى الاستفادة من تلك الفوائض وجذبها نحوها خاصة انها تتمتع بقوانين وتشريعات مرنة خاصة فيما يتعلق بتملك العقارات، متوقعا ان يتم الإعلان عن المزيد من الصفقات العقارية الضخمة قبل نهاية العام الحالي.

● محمود فاروق

البورصة تكثف جهودها للتوصل لأفضل آلية لصانع السوق قبل تشغيل سوق السندات والصكوك

قالت مصادر قريبة الصلة من متخذي القرار في سوق الكويت للأوراق المالية لـ «الأنباء» إن إدارة السوق تولي اهتماما كبيرا في هذه الآونة لإنجاز ملف صانع السوق خلال الفترة القليلة المقبلة. وأضافت المصادر أن إدارة السوق تتواصل مع أطراف عدة على رأسها لجنة التطوير والمتابعة بالسوق، وذلك بهدف التوصل إلى أفضل آلية لتطبيقها في ظل توافر عدد من المقترحات القابلة للتطبيق ومنها تأسيس كيان جديد برأسمال كبير سيتم تحديده وفقا للدور المنوط بصانع السوق القيام به خلال الفترة المقبلة تزامنا مع مرحلة التطور لأداء البورصة الكويتية والتي تتم من خلال تطبيق نظام «اكستريم» على 3 مراحل، الأولى انطلقت بالفعل في مايو 2012، والثانية والخاصة بالمشتقات أوشكت على الدخول في حيز التنفيذ بعد الانتهاء من التجارب، فضلا عن المرحلة الثالثة وهي المعنية بإجراءات ما بعد التداول وهي في حوزة هيئة أسواق المال حاليا.

وقالت المصادر إن هناك اكثر من بديل لصانع السوق الذي تهدف من خلاله إدارة السوق الى توفير سيولة نقدية للسوق، وتحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب، مشيرة إلى أن البورصة ممثلة في مديرها العام تجتمع اليوم (الأحد) مع اتحاد شركات الاستثمار للتشاور حول هذا الموضوع على اعتبار أن شركات الاستثمار هي الطرف المعني بهذا الأمر وان مقترحاتها في هذا الصدد لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ولفتت المصادر إلى أن خطوة تأسيس الكيان الجديد لابد من اتخاذها قبل الشروع في تشغيل سوق الصكوك والسندات الذي تعتزم البورصة إنشاؤه خلال مراحل التطوير.

● شريف حمدي

اجتماع تنسيقي لإدارة السوق والوسطاء خلال أيام حول الرسوم

رجحت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» أن يكون هناك اجتماع تنسيقي خلال أيام بين إدارة سوق الكويت للأوراق المالية وممثلين عن شركات الوساطة يعكفون حاليا على بلورة بعض مقترحات هذه الشركات حول الرسوم المقررة عليها من قبل إدارة السوق وكذلك الشركة الكويتية للمقاصة، وسط توقعات تفاؤلية من قبل شركات الوساطة بأن تكون هناك إعادة نظر في هذه الرسوم التي تثقل كاهل شركات الوساطة وعبرت كثيرا عن عدم قدرتها على تحملها، خاصة في ظل عدم توصلها لحل مع هيئة الأسواق، فيما يتعلق برسوم الـ 100 ألف دينار سنويا التي تقرضها الهيئة على كل شركة وساطة.

● شريف حمدي

عندما يخطئ المستثمرون في قرارهم .. والسبب حرف

تسبب خطأ في حرف واحد في خسارة ثروة، حدث هذا بالفعل في اليوم الرابع من الشهر الجاري، فقد حالف الحظ سهم شركة تويتر لتجارة الإلكترونيات «Tweeter» بارتفاع كبير في قيمة أسهمها بنسبة 1800٪، على الرغم من إعلان الشركة إفلاسها من قبل، وكان السبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو خطأ المستثمرين في شراء سهم الشركة المفلسة، حيث ارتبك المستثمرون بين سهمها وسهم تويتر Twitter المنتظر إدراجه في البورصة، حيث ظنوا أنهم يشترون أسهم تويتر.

حيث ان رمز سهم الشركة المفلسة Tweeter مدرج تحت أحرف TWTRQ وهو قريب من سهم تويتر القادم باسم TWTR، ولكن الفرق واضح لأي شخص لديه خبرة بسيطة بالبورصة، والغريب ان التعامل في أسهم شركة Tweeter كان بالملايين مما رفع من قيمته.

ولكن هذه الأموال التي دفعت لا قيمة لها الآن في شركة أعلنت إفلاسها منذ 6 أعوام تقريبا. وقد أوقف المنظمون التداول على السهم، ولكن للأسف فإن أولئك الذين أخطأوا في قرار الشراء بسعر الذروة سيأسفون على قرارهم.

وعادة يعتمد المستثمرون في اتخاذ قرارتهم لشراء الأسهم من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بالسهم المراد الاستثمار فيه، لكن ما يبدو هنا ان المستثمرين قد نسوا شيئين مهمين، الأول: ان سهم تويتر لم يتم طرحه للاكتتاب بعد، الثاني: وهو ان سعر الإصدار للسهم عند الاكتتاب لا يتعدى سوى بضعة سنتات.

ويؤكد الأكاديميين انه يوجد هناك العديد من المستثمرين البعض منهم غير عقلاني في قراراته والبعض الآخر حمقى ولكن يمكن حل مشكلاتهم عن طريق اللجوء للمضاربة والتي في الغالب يشوبها الخطأ في التسعير.

فمن الناحية النظرية، كانت هناك إمكانية لتحقيق أموال في اليوم الرابع من أكتوبر عن طريق اتخاذ مركز قصير وهو البيع السريع لأسهم تويتر (عن طريق المراهنة على انخفاض سعر السهم). ولكن على ارض الواقع فإن المضاربين قد لا يكونون قادرين على الاستفادة من مثل هذه الفرص، فقد يكون مستحيلا عليهم اقتراض الأسهم اللازمة لإنشاء مركز مؤقت.

وعلاوة على ذلك، يميل المنظمين في الأسواق المالية إلى الابتعاد عن المضاربين الذين يبيعون خلال فترات قصيرة، خوفا من ان يستدرجوا السوق إلى الركود، لذلك يفرض المنظمون للأسواق المالية القيود على مثل هذه الممارسات من المضاربات. فمهنة المضاربة محفوفة بالمخاطر. فالمضاربون دائما ما يسعون إلى تحقيق مكاسب مالية من خلال المضاربة في الاسواق الهابطة التي غالبا ما يتوافر فيها ذوو القرارات الطائشة وغير العقلانية بما يعرف بـ «الوفرة الطائشة».

فطفرة الدوت كوم في أواخر تسعينيات القرن الماضي تعد من الأمثلة الكلاسيكية للقرارات غير العقلانية للمستثمرين. فقد كان من السهل آنذاك على الشركات ان تضيف الملايين إلى قيمتها السوقية بمجرد إضافة الحرف «e» إلى بداية اسم سهمها، على الرغم من أنه لا توجد أي إستراتيجية لدى تلك الشركة نحو الإنترنت.

فقد كان هناك شركة تسمى «3com» وهي شركة تعمل في مجال الإلكترونيات، وقد قامت هذه الشركة بطرح اسهم احدى شركاتها التابعة «بالم» للاكتتاب وهي شركة تعمل في مجال صناعة أجهزة الحاسوب المحمول، وسرعان ما بلغت حصة شركة 3com في «بالم» أكثر من قيمة الشركة نفسها.

وبعبارة أخرى، فقد كان المستثمرون يقيمون سهم 3com بقيمة أقل من قيمة سهم شركته التابعة، في حين انها كانت أكثر ربحية في ذلك الوقت.

وسرعان ما تزاحم المستثمرون من أجل شراء أسهم تلك الشركة، فقد كانت بمنزلة فقاعة، ولكن لا أحد يعرف ما هذا، حيث وعدت الشركة المستثمرين بشراء حصص في شركة دوت كوم مما زاد من اللغط في سعر السهمين، فاللغط في السعر مؤقت مثلما كان في حالة سعر سهم تويتر.

فمديرو تلك الصناديق مثل الراحل توني دي من مجموعة فيلبس آند دريو وهو من المديرين الذين أخذوا جانبا من خدعة دوت كوم، قد فقد عملاءه بالإضافة إلى وظيفته. فبطبيعة الحال، عندما تزهو صناعة مثل تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على الساحة، فستكون هناك احتمالية كبيرة من تحقيق ربح، كذلك هناك احتمالية من تكبد خسارة، فهذان أمران لا مفر من احدهما. وسيكون لدى المستثمرين بعض من اليقين من ان هناك بعض الشركات ستظهر على انها أحد عمالقة البورصة، ولكن لن يعرف أي هذه الشركات في البداية.

وسيشجع ذلك على الميل للمراهنة على أي من تلك الشركات هي التي ستكون احد العمالقة، وسيدعم ذلك الشركة بمساندة استراتيجية معقولة.

وسيكون هناك تأثير إجمالي على تقييم القطاع ككل حيث انه سيبدو مرتفعا للغاية، وسيتم تسعير العديد من اسهم تلك الشركات بشكل مبالغ فيه جدا كما لو أنها ستصبح التالية لشركة ميكروسوفت أو غوغل.

فخلال هذه الأيام يوجد عدد قليل لعمليات الطرح للاكتتاب، ولكن تبقى هناك حالة الاحتمالية وعدم اليقين.

فسنأخذ تويتر على سبيل المثال: فإنه لاتزال هناك احتمالية من خسارتها لبعض الأموال في حين أن إيراداتها تنمو بسرعة، فقد حققت الشركة 253 مليون دولار خلال النصف الاول من العام الحالي بنسبة مرتفعة مقارنة بـ 317 مليون دولار إجمالي ما حققته خلال العام الماضي بأكمله.

فتلك الاحتمالية هي نتاج تحليل وهو ان هناك من العائد ما يعتمد على كيفية ومدى استجابة مستخدمي تويتر للإعلانات والتي تعد المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة.

فعندما يبحث الناس عن منتج ما من خلال محرك البحث غوغل، فقد يصحبهم البحث إلى المكان الصحيح لبحثهم.

ولكن في حالة غوغل فإنه من غير الواضح ان خليط المعلومات التي تتمثل في الأخبار والمحادثات والآراء «تويتر» سيكون مناسبا وسهلا لكي يصبح احد طرق التسويق والتسوق.

ولكن هناك شيئا واحدا مؤكدا، وهو انه لم يتم بعد تحديد سعر سهم تويتر، ولكن هناك مؤشرا على ان قيمة اجمالي الشركة هي 9,7 مليارات دولار، أو بطريقة أخرى، أكثر من 21 مرة إيرادات المجموعة خلال الأشهر الـ 12 الماضية.

انه من العقلانية ان تشترى سهما في المجموعة، فهناك درجة من الاحتمالية تدعو إلى التفاؤل والقدرة على اختيار الرمز الصحيح للسهم.

● مدحت فاخوري

233 قسيمة في «المنطقة الحرة» مهددة بالسقوط حال عدم توافر شهادات معتمدة تؤكد سلامتها من مكاتب هندسية

علمت «الأنباء» ان 233بناية أو قسيمة كائنة في «المنطقة الحرة » باتت مهددة بـ«السقوط» ولن يتم تجديد تراخيصها إلا بعد «هدمها» وإعادة بنائها مجددا في حال لم يتمكن أصحابها من الحصول على شهادات معتمدة تؤكد سلامتها من قبل مكاتب استشارية هندسية وذلك باستثناء 7 بنايات فقط لديها تراخيص من أصل إجمالي 240 بناية.

هذا ما توصلت إليه «الأنباء» من خلال مصادرها المطلعة التي أكدت أن تأخير تجديد تراخيص مستثمري المنطقة الحرة نتيجة عدم التأكد من سلامة تسليح بناياتهم وهو ما جعل البلدية تمتنع عن موافقتها «الفنية» لاعتماد مخططاتهم الهندسية لتفادي وقوع كارثة محتملة في حال سقوط هذه البنايات. أما وزارة التجارة والصناعة فقد أخلت مسؤوليتها فعليا على حد تصريحات لبعض مسؤوليها والتي تفيد بأنها وافقت بالفعل لتجديد تراخيص مستثمري المنطقة الحرة في وقت قياسي لكن موافقة «التجارة» مشروطة بموافقات فنية من قبل بلدية الكويت، حيث ناشد بعض مسؤولي «التجارة » هؤلاء المستثمرين عبر «الأنباء» بأن يصطحبوا معهم المخطط الهندسي من مكتب هندسي معتمد من قبل بلدية الكويت وان تكون الأنشطة متوائمة مع ما تم تحديدها بموافقات المجلس البلدي للمخطط التنظيمي من ناحية استعمالات واختصاصات الأنشطة للمنطقة الحرة. ولم تسلم المكاتب الهندسية بالكويت من الاتهام على حد قول المصادر التي أرجعت عدم اعتماد هذه المخططات من قبل بعض المكاتب الهندسية لأحد أمرين أولهما أن هذه البنايات الكائنة في منطقة المستقبل آيلة للسقوط أي غير صالحة وان المكاتب الهندسية ستتورط في المساءلة الجنائية بجانب وقف تراخيصها وإلغاء نشاطها في حال اعتمدت مخططات هذه البنايات. وأضافت المصادر أن الأمر الثاني لإحجام بعض المكاتب الهندسية يعود لاستغلالها الموقف وأنها تطالب المستثمرين بمبالغ مالية كبيرة مقابل اعتماد مخططاتهم الهندسية وتحملهم المسؤولية وبهذه الحالة تصبح البنايات سليمة وأن المسألة مجرد استغلال مادي من قبل بعض المكاتب الهندسية لهؤلاء المستثمرين. وفي تصريح لـ«الأنباء» أكد الوكيل المساعد لشؤون تنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العلي أنه بناء على اهتمام وحرص وزير التجارة والصناعة أنس الصالح على حل مشكلة تراخيص المنطقة الحرة أصدر قرارا وزاريا خلال الفترة الأخيرة يقضي بمنح التراخيص لمستثمري المنطقة الحرة، مشيرا الى ان الوزارة فعلت هذا القرار الوزاري وقامت بتشكيل فريق متخصص لاستقبال طلبات التراخيص من قبل المستثمرين لمنحهم التراخيص في أسرع وقت ممكن. وأضاف العلي ان الإشكالية تكمن في أمور فنية من خلال اعتماد المخططات الهندسية من قبل بلدية الكويت لوجود مخالفات تخص هذه البنايات. واستطرد قائلا: مما لا شك فيه أن هناك خللا في المباني القائمة في منطقة المستقبل، مبينا أن «البلدية» ليست لديها مشكلة في اعتماد الترخيص من خلال تصريحات بعض مسؤوليها وأنها أبدت استعدادها لحل المشكلة شريطة وجود ترخيص معتمد من قبل أي مكتب هندسي ويكون هذا المكتب مسؤولا مسؤولية تامة عن المبنى حرصا منها على سلامة المواطنين والمقيمين.

لكن ردا على تصريح العلي فإن مصادر أفادت بأن «البلدية» لا تريد تحمل المسؤولية خاصة أن لديها مهندسين متخصصين وبإمكانها هي أن تقوم بهذه المهمة، متسائلة: لماذا تقوم البلدية بمطالبة المستثمرين بالحصول على اعتماد مخططاتهم من المكاتب الاستشارية الهندسية الخاصة التي تستغلهم ماليا؟ وبذلك فإن حل هذه المشكلة المعقدة التي طالت فترتها الزمنية يكمن في، إما سلامة المباني في ظل تخوف المكاتب الهندسية أو مسؤولي البلدية من تحمل المسؤولية أو أن الخطأ يقع على عاتق هؤلاء المستثمرين وعليهم اصلاح هذا الخطأ من خلال هدم بناياتهم وإعادة بنائها مجددا. ويبقى هناك سؤال يحتاج لإجابة مقنعة.. من يتحمل الخطأ، هل وزارة التجارة والصناعة أم البلدية أم مستثمرو المنطقة الحرة أم المكاتب الاستشارية الهندسية؟ وكان مسؤولون في وزارة التجارة والصناعة أكدوا مؤخرا لـ «الأنباء» ان الوزارة ستقوم بنشر إعلان في الصحف المحلية في تاريخ 4 أغسطس الماضي تحث خلاله المستثمرين على مراجعة الهيئة العامة للصناعة، وذلك لاستخراج تراخيص البناء تمهيدا لاستخراج الرخص التجارية لمستثمري المنطقة الحرة.

● عاطف رمضان

عبدالله العلي

العلي لـ «الأنباء»: «التجارة» غير مسؤولة والإشكالية في عدم اعتماد مخططاتهم من «البلدية»

7 بنايات فقط بالمنطقة الحرة لديها تراخيص من إجمالي 240 بناية

«التجارة» تدخل مرحلة جديدة من تطوير وتجديد بنيتها التحتية

تدخل وزارة التجارة والصناعة في الفترة المقبلة مرحلة جديدة من التطوير والتجديد وبناء هيكل جديد من ناحية التكنولوجيا والمعلومات والحاسب الآلي، حيث تعمل الوزارة على تطوير بنيتها التحتية وتجديد اجهزتها بما يواكب امكانيات ومزايا وزارات الدولة المختلفة والدول المجاورة للكويت.

وقد ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان «التجارة» تقوم بالفترة الحالية على طرح مناقصات جديدة للشركات التي من شأنها تطور الاداء التكنولوجي لها، لذا تركز على تطوير آلية العمل في إدارة المتابعات ومركز المعلومات والارشيف الخاص بها، وذلك الى جانب تجهيز آليات اخرى في الوزارة.

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر ان «التجارة» ستقوم بالفترة المقبلة بإنشاء شركة للحاسب الآلي والتي تختص بالخدمات الالكترونية بالوزارة، مشيرة الى انه تم وضع الموافقات والاعتمادات الرسمية من قبل الجهات المعنية داخل الوزارة لجلب شركات مختصة بالحاسب الآلي.

من جانب آخر، وبالنسبة لموضوع ربط الجهات المعنية «آليا» ببعضها البعض، تقوم الوزارة حاليا باختبار بعض الانظمة لأنها ما زالت في مراحلها البدائية ومازالت الوزارة تتلقى بعض الملاحظات عليها لتعديل بياناتها.

وقالت المصادر ان الوزارة تعمل على مراقبة مدى تقبل الانظمة التي تم ربطها والمتصلة ببعضها البعض.

الجدير بالذكر انه تم ربط 4 جهات مع «التجارة» من اصل 15 جهة والتي سيتم ربطها حسب امكانياتها والتي تملك نظاما قديما وبحاجة الى تطوير وتجديد.

● عبدالرحمن خالد